برنامجان تأسيسيان للقانونيين مدة خمسة أشهر أحدهما باللغة الإنجليزية

«الدراسات القضائية»: ٥١٥٠ فرصة تدريبية أتاحها المعهد خلال عام ٢٠٢٤

عقد معهد الدراسات القضائية والقانونية، اجتماع مجلس أمناء المعهد الرابع والعشرين بمقر المعهد، برئاسة الشيخ خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز، وبحضور الدكتور علي بن فضل البوعينين النائب العام، نواف بن محمد المعاودة وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، المستشار نواف عبد الله حمزة رئيس هيئة التشريع والرأي القانوني، والدكتور خالد سري صيام رئيس معهد الدراسات القضائية والقانونية، والقاضي الدكتور رياض محمد سيادي مدير المعهد.

وفي هذا الإطار، أشاد الشيخ خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز، بجهود المعهد في إنشاء منصة تدريب رقمية شاملة، واصفًا إياها بأنها خطوة نوعية نحو تحقيق التحول الرقمي في قطاع التدريب القضائي والقانوني، مشيرًا إلى أنها ستلعب دورا في تحسين الخدمات المقدمة وزيادة فرص الوصول للمعلومات القانونية، مثمناً فكرة إدراج مكتبة إلكترونية ضمن المنصة بما يوفر مورداً غنياً للمعلومات القانونية، داعيًا إلى تعزيز التنسيق بين الجهات العدلية لضمان تحقيق أفضل استفادة ممكنة من هذه المبادرة.

ومن جانبه، ثمن الدكتور علي بن فضل البوعينين النائب العام، جهود المعهد في الإعداد لإطلاق هذه المنصة التي ستكون إضافة مهمة على مستوى تطوير الوسائل التدريبية، منوهًا بدور المعهد في تعزيز الفهم العام للعدالة التصالحية، وما ينفذه من برامج تهدف إلى دمج هذه المفاهيم ضمن السياسات العدلية الحديثة عبر الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية، وتبادل الخبرات بين الخبراء والمشاركين، مما يسهم في دعم تطوير نظم العدالة الجنائية الوطنية وتحديث آلياتها بما يتماشى مع المعايير الدولية.

ومن جهته، أكد وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف أهمية زيادة فرص التوسع في الشراكات مع القطاع الخاص، بما يدعم تنفيذ المزيد من البرامج التدريبية المتخصصة، ويفتح المجال لتطوير مهارات العاملين في القطاع العدلي والقانوني.

فيما، قدم الدكتور خالد سري صيام رئيس المعهد عرضًا لجدول الأعمال المتضمن اعتماد التقرير السنوي لنشاط المعهد لعام ٢٠٢٤، خطة النشاط التدريبي لعام ٢٠٢٥، دليل مجلس أمناء المعهد، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمناء لاجتماعه السابق.

وأكد الدكتور خالد سري صيام رئيس المعهد استمرار جهود المعهد في تنفيذ خطط التطوير والتوسع، بما يشمل إنشاء برامج تدريب جديدة تستهدف موضوعات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي والجوانب القانونية المرتبطة به، مشيراً إلى أن المعهد يهدف إلى تحقيق التحول المؤسسي الكامل ليصبح مركزًا رائدًا للتدريب القضائي والقانوني على المستويين المحلي والإقليمي من خلال التوسع في تنفيذ برامج التدريب الرقمية والمؤتمرات العلمية.

هذا، وناقش الاجتماع مشروعات التطوير المؤسسي، وفي مقدمتها مشروع إنشاء منصة وطنية رقمية للتدريب القضائي والقانوني بهدف تحقيق التحول الرقمي للعمليات التدريبية، كما تم استعراض التقرير السنوي لنشاط المعهد لعام ٢٠٢٤، والذي تضمن توفير المعهد لعدد (٥١٥٠) فرصة تدريبية عبر (١٥٧) برنامجًا تدريبيًا شمل التدريب الأساسي والمستمر والتوعوي، امتدت لعدد ١٨٢٧ ساعة تدريبية، مما يعكس التزامه بتلبية احتياجات مختلف الفئات المستهدفة.

وزارة العدل تُجدد حث المحامين والمتقاضين على التسجيل في نظام «إشعارات» لتسلم الإعلانات القضائية

جددت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف حث المحامين والأفراد المتقاضين على التسجيل في نظام الإشعارات الحكومية (إشعارات) المتاح عبر البوابة الوطنية لمملكة البحرين bahrain.bh، والمبادرة بتحديث بياناتهم في حال حدوث أي تغيير عليها، حيث سيتم اعتماد عناوين الاتصال المسجلة في هذه المنصة كأساس للإعلان القضائي، وذلك اعتبارًا من شهر يناير ٢٠٢٥.

وقالت وفاء إبراهيم الهاجري مدير إدارة تقنية المعلومات بوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، إن اعتماد خدمة (إشعارات) سيسهم في تعزيز سرعة وضمان وصول الإعلانات القضائية إلى أطراف الدعاوى، عبر استخدام قاعدة بيانات موثوقة ومحدّثة.

وبينت الهاجري أن النظام الإلكتروني لخدمات الدعاوى القضائية سيقوم تلقائيًا بإبلاغ الطرف المراد إعلانه، في حال كان الطرف مسجلاً في نظام إشعارات من خلال رقم الاتصال والبريد الإلكتروني.

وأوضحت الهاجري أنه في حال عدم وجود سجل للطرف المراد إعلانه في نظام إشعارات، سيتم تبليغه عن طريق بيانات الاتصال التي قام بإدراجها رافع الدعوى.

وفي حال عدم توفر بيانات الاتصال، ذكرت الهاجري أن النظام سيقوم بإنشاء إعلان بالنشر في الجريدة الرسمية، إذ سيتوجب على الأطراف مراجعة خدمة (الإعلانات بالنشر) المقدمة عبر البوابة الوطنية لمملكة البحرين bahrain.bh الجدير بالذكر أن النظام الوطني للإشعارات الحكومية والمتاح عبر البوابة الوطنية .bahrain bh يقدم للمواطنين والمقيمين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي منصة موحدة للتسلم التلقائي للإشعارات الرسمية المتعلقة بمعاملاتهم الحكومية عبر الرسائل القصيرة والبريد الإلكتروني بدلاً من المراسلات الورقية.

○ وفاء الهاجري.

الرأي الثالث

أوقفوا هذه الظاهرة السلبية!

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

منذ أيام أعلنت الهيئة الوطنية للإعلام في مصر قرارها بحظر استضافة «العرافين والمنجمين» في البرامج التلفزيونية والإذاعية، ويستهدف القرار تعزيز الرسالة الإعلامية الوطنية، ورفع مستوى الوعي المجتمعي تجاه ما يعرض في وسائل الإعلام، بجانب ضبط المحتوى الإعلامي وحمايته من الظواهر السلبية، مع تحصين الجمهور ضد التأثيرات التي قد تتسبب فيها مثل تلك الشخصيات.

ومن أيام كذلك، استدعت هيئة تنظيم الإعلام بالسعودية، «مشهورة» في منصات التواصل الاجتماعي، واتخذت الإجراءات النظامية بحقها، إثر إدلائها بمعلومات غير دقيقة حول دخلها الإعلاني، حيث أعلنت أن دخلها السنوي أكثر من ١٠٠ مليون ريال.

ومنذ أسبوع، خرج علينا «شخص» في وسائل التواصل الاجتماعي، يدعي أنه رجل أعمال من مملكة البحرين، ويعلن فيه رغبته في الزواج من الفنانة الكويتية «حياة الفهد»، مقدمًا مهرًا قدره مليون دينار.. وعلى الرغم من ذلك الموقف غير المتسق مع الأخلاقيات والآداب و«السنع» البحريني والخليجي، وما وصفه البعض بأنه يسيء للمجتمع البحريني وعاداته وتقاليده الأصيلة.. فكنا نترقب من الجهات المختصة مساءلة ذلك الشخص: «من أين لك هذا؟»، فضلا عن مطالبته الالتزام بالذوق العام.

ومنذ أسبوع كذلك، خرج علينا «شاب» في لقاء مع منصة في وسائل التواصل، ليحكي قصته مع «رفيقته مريم»، ثم تحول ذلك الشاب إلى شخص مشهور، وأن هاتفه لم يتوقف من طلب الإعلانات، وانهالت عليه الهدايا من بعض المحلات التجارية!

كثيرون قالوا إن مثل هذه التصرفات تعد من الأمور «التافهة»، التي لا ينبغي عرضها، ولا السير خلفها، ولا التأثر بها، ولا حتى استغلال تلك الشخصيات في الإعلانات التجارية، وتحريض الناشئة على اتخاذها قدوة ونموذجا، والربح السريع للحصول على الأموال.. وهذه مسألة يجب أن تكون على طاولة لجنة الإعداد والتحضير للمنتدى الوطني لتأصيل الهوية البحرينية.

اللوم والعتب هنا، يقع على هؤلاء الأشخاص، وعلى تلك المنصات، وعلى المحلات التجارية التي اعتقدت أن هؤلاء أصبحوا مادة جاذبة للزبائن والإعلان الناجح.. وكذلك على من ينشر ويتداول تلك الفيديوهات الهابطة.

المشكلة حتى الآن.. أن منصات التواصل الاجتماعي، وحسابات الأشخاص والناشطين والمؤثرين، ومواقع إعلامية إلكترونية عديدة، خارج نطاق منظومة قانونية إعلامية.. فلا جمعية الصحفيين تقبلهم، ولا جمعية الإعلام الإلكتروني تضمهم، ولا قانون ينظم موادهم، ولا حتى طلتهم وحديثهم.

عديد من دول المنطقة، وضعت إجراءات واشتراطات، وفرضت تصاريح ورسوما، على المواقع والحسابات الإلكترونية، الإخبارية والإعلانية، وكذلك على حسابات الناشطين والمؤثرين، بهدف تنظيم العملية، وعدم تركها للفوضى والإساءة والانفلات.

من الملاحظ اليوم، أن الشكاوى والدعاوى على الصحافة والصحفيين تكاد لا تذكر في بلادنا، لأن هناك التزاما ورقابة ومحاسبة، فيما المواقع والمنصات والحسابات الإلكترونية، تشهد كثيرا من حالات الاستدعاء للجهات القانونية، وإلى التوقيف والحبس والغرامة المالية، نظرا لتجاوز القانون والإساءة ضد مؤسسات الدولة والمجتمع، وحتى الأفراد.

نحن بحاجة إلى تنظيم العملية الإعلامية الإلكترونية.. فلقد كثر العرافون والمنجمون.. وأصحاب المادة الإعلامية.. التافهة والمسيئة والسلبية.

بسم الله الرحمن الرحيم

«يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي»

(صدق الله العظيم)

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأسرة التحرير وجميع العاملين في

أخبار الخليج

يتقدمون بأحر التعازي وعظيم المواساة إلى

الدكتور عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية وجميع أفراد عائلته الكرام

في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى شقيقه الذي وافته المنية في الأردن

سائلين المولى العلي القدير أن يتغمد الفقيد الغالي

بواسع رحمته ورضوانه وأن يلهم الجميع الصبر والسلوان.

(إنا لله وإنا إليه راجعون)